**جامعة محمد خيضر بسكرة**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

**قسم العلوم الإنسانية**

**الدكتورة : الخنساء تومي**

**المستوى : ثالثة تاريخ**

**المقياس: حوكمة وأخلاقيات المهنة**

**تمهيد :**

**يعد مقياس حوكمة وأخلاقيات المهنة من بين المقاييس الثرية جدا بالمعلومات، لأنه الحكم الراشد أحد أهم ميكانزمات التي تسير وفقها المؤسسات حسب طبيعتها، وكذا المجتمع بصفة عامة يحتاج لمثل هكذا أساسيات.**

**سنتطرق لدراسة الحوكمة أو الحكم الرشيد في هذا السداسي بداية بتحديد وضبط مختلف المصطلحات والمفاهيم التي تعتبر خطوة ضرورية لفهم وتحديد ماهية الحكم الرشيد وكذا مكوناته، مبادئه ، ثم القواعد الأساسية التي يرتكز عليها.**

1. **مفهوم الحوكمة:**

**أولا وقبل كل شئ لا بد من التفرقة بين مصطلحي أسلوب الحكم والحكم الرشيد، بحيث أن أسلوب الحكم يعني مجموعة من القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة، أما الحكم الرشيد أو الحوكمة فإنه يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات تتسم بالفعالية، كحكم القانون ، رشادة عملية صنع القرار ، الشفافية، المساءلة ، المشاركة، الحكم العقلاني، الحكم الصالح، الحكم الجيد. ( 1) و لا تزال إشكالية المفاهيم في العلوم إنسانية والاجتماعية تطرح العديد من الإشكاليات، خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ويكمن ذلك في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها.**

**فمصطلح COVERNANCE بالفلسفة وحسب فلسفة النيوليبرالي الذي انتشر بعد نهاية الحرب الباردة 1989، يعني الجمع بين الرقابة الفوقية ، أي الدولة مختلف منظمات المجتمع المدني وهذا ما يعتبر شبه غائب في المفهوم العربي ومعظم دول العالم 3. (2)**

* 1. **التعريف اللغوي:**

**وفقا للمعجم الوسيط مشتقة من الفعل الثلاثي " حكم" أي بمعنى قضى، ويقال حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم ، فالحكم إذن هو القضاء بين الناس (3)**

**كما أنه يعني الرحمة، العدل، المصلحة، وهو احد معاني الحكمة، كما أنه نقيض الظلال والغي ومرادف الهدى والصواب.**

**جاء في لسان العرب معنى كلمة حكم: التي وردت في القرآن الكريم: والله سبحانه وتعالى هو " أحكم الحاكمين" وهو الحكيم له الحكم سبحانه وتعالى.**

**و جاء في القاموس المحيط أيضا الرشد بمعنى الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه، والرشيد من صفات الله تعالى.**

**ويستخدم العلماء مفهوم العقلانية والترشيد للدلالة على إحكام العقل والمنطق ، لتكيف الوسائل مع الغايات، وقد سمي العقل عقلا لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك أي يحبسه، وبهذا فكل ما يخالف العقل هو الفساد.(4) قيل لعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه صف لنا العاقل فقال: العاقل من يضع الأمور مواضعها، فقيل له صف لنا الجاهل فقال : قد فعلت أي من لا يضع الأمور في مواضعها.**

**بينما يرجع أصل كلمة حكمconvernance في الغرب إلى العصر اليوناني، وقد استعملت لأول مرة من طرف الفيلسوف اليوناني أفلاطون لكي يوضح معنى حكم أفراد أو تشير البشر، والذي يرادفه في وقتنا الحالي مصطلح تسيير الموارد البشرية أي الاهتمام بالمورد البشري وضرورة ترقيته . (5)**

**وفي فرنسا فإن كلمة حكم gouvernance لها نفس المصدر مع مفردة الحكوكمة gouvernement وهي مشتقة من الفعل اللاتيني gubernare الذي اشتق من الفعل اليوناني kubernanl والذي يعني القيادة او التوجيه. (6)**

1. **2- اصطلاحا:**

**أما مفهوم الحكم الراشد اصطلاحا فيقصد به : حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية وهذا سنة 2000 فإن الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسئولة لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.(7)**

**ويقصد به هو عملية صنع القرار والعملية التي تجري من خلالها تنفيذ أو عدم تنفيذ القرارات . جاء مفهوم الحكم الجيد ليضفي على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم . (8)**

**أما من المنظور الاقتصادي فينظر للحكم الراشد أو الرشيد أو الصالح على أنه نظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.**

1. **عناصر ومكونات الحكم الرشيد:**

**تتحدد عناصر الحكم الراشد في :**

1. **الديمقراطية: تتجسد من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية المصلحة والمبنية على أرض الواقع ، بمعنى تجسيد نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطية أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة ، المراقبة لأداء الحكومة من خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد. (9)**
2. **حقوق الإنسان: من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتتجه خصائصها من خلال إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة بينهم. (10)**
3. **سيادة القانون : بمعنى احترام المبادئ القانونية وحكمها والتي تساعد على إرساء قواعد العدالة وتفعيل آليات حل النزاعات بالطرق القانونية، وإلى المساواة أمام القانون وحق التقاضي وأن تنظر القضايا محكمة مستقلة وان يكون القضاة والمحامون مستقلون لا يخضعون لأي سلطان غير سلطان الحق والعدل ، ويتم ذلك من خلال العمل على استقلالية الجهاز القضائي والرقابة على الإنجاز. (11)**
4. **مؤسسات المجتمع المدني: إذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم عناصر الحوكمة الرشيدة وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في شؤون العامة.**
5. مبادئ الحكم الراشد:

**الحكم الراشد حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهرة هو إدارة شؤون الدولة، ويتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم، وتتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح ، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والانفتاح السياسي ولكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي :**

1. **الشفافية:**

**وهي أهم خصائص الحكم الراشد وتعني اتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، فالشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية، الإجتماعية ، الثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الإعتماد عليها .وتتخلص الشفافية بالمكونات التالية: الحصول على المعلومة- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته- الدقة في الحصول على المعلومة.**

1. **المشاركة: ينبغي أن يكون للجميع صوت في عملية اتخاذ القرار سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطية شرعية تمثل مصالحهم .**
2. **المساءلة : يجب أن يكون القرار في الحكومة والمجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور العام وأصحاب المصلحة المؤسساتية.**
3. **المساواة أو الإنصاف :**

**يجب أن تتاح للجميع رجال أو نساء الفرصة لتحسين رفاهيتهم.**

1. **الكفاءة والفعالية: ينبغي أن تسفر أعمال المؤسسات عن نتائج تلبي احتياجات المجتمع من تحقيق أفضل استخدام للموارد**
2. **العدل : بكل أنواعه بين السلطة ومؤؤسات المجتمع المدني وأفراده.**
3. **الرؤية الإستراتيجية : يمتلك القادة والجمهور منظور واسع وطويل لأجل تنمية انسانية ومتطلباتها من جهة والتنمية الاقتصادية المستدامة من جهة أخرى وتحقيق الديمقراطية. (12)**